الأنباء
الاحد 12 مارس 2017

الدمخي: ما أسباب عدم تزويد «القوارب» بالبنزين في النوادي البحرية؟

د.عادل الدمخي

وجه النائب د.عادل الدمخي سؤالا الى وزير النفط والكهرباء والماء عصام المرزوق جاء فيه: نظرا لما يعانيه أصحاب القوارب والصيادين من صعوبة التزود بالبنزين:
1ـ ما أسباب عدم تزويد أصحاب القوارب والصيادين من رواد البحر بالبنزين بالمراسي والنوادي التي يتواجد بها محطات وقود بحرية وتكون فقط للمشتركين رغم تبعيتها للدولة؟

كما وجه النائب الدمخي سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع جاء فيه:
1ـ هل يحق لرئيس هيئة الخدمات الطبية ومدير الطبابة ورؤساء الأقسام الطبية بالمستشفى العسكري فتح عيادات خاصة بهم مع العلم ان ادارة التراخيص الطبية التابعة لوزارة الصحة المسؤولة عن تنظيم عمل العيادات الخاصة تمنع الجمع بين رئاسة القسم والعمل الخاص وذلك لتضارب المصالح؟
2ـ هل صحيح ان قسم الجراحة يقتصر العلاج بالمناظير الجراحية فقط لرئيس القسم ومدير المستشفى دون بقية الاطباء مع العلم انهم شركاء بنفس العيادة الخاصة؟
3ـ لماذا تتم اطالة مدة الانتظار للعمليات والاغلاق المتكرر لغرف العمليات بحجة التجديد وتطويرهم واستغلال بعض الاطباء مدة الانتظار للعمليات في التسويق لعياداتهم الخاصة واغراء المرضى المتقاعدين بعمل العمليات بعياداتهم الخاصة عن طريق بطاقة عافية؟
4ـ لماذا تم اصدار قرار بوقف استقبال ضباط الشرطة المتقاعدين باعتبار ان لديهم بطاقة عافية مع العلم ان تأمين عافية لا يغطي جميع احتياجاتهم؟
5ـ هل هناك عمليات وتدخلات طبية تجرى للمرضى بالمستشفى العسكري بمقابل مادي؟
6ـ لماذا تم اغلاق قسم العلاج بالاكسجين المضغوط «مركز الشيخة شريفة الحمد الصباح» واستبعاد الطبيب المعالج وعدم استقبال اي حالات جديدة مع العلم ان غرفة الاكسجين تعد الاكبر بالمنطقة؟
7ـ يرجى تزويدي بأسماء الأطباء المسرحين من المستشفى في السنوات الثلاث الأخيرة مع ذكر اسباب التسريح وهل أجرى معهم تحقيق داخلي قبل التسريح مع تزويدي بتاريخ اجراء التحقيق والتسريح لكل منهم؟

خورشيد: هل تم تحويل المسجلين في صندوق المعسرين إلى صندوق الأسرة؟

صلاح خورشيد

وجه النائب صلاح خورشيد سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح جاء فيه: يروجى تزويدي بالآتي:
1ـ هل تم تحويل الأفراد المسجلين في صندوق المعسرين الى صندوق الأسرة؟ اذا كانت الاجابة بالنفي، فما اسباب ذلك؟ مع تزويدي بكشف بعدد الأفراد المسجلين في صندوق المعسرين.
2ـ هل تختلف المميزات الممنوحة للمسجلين في صندوق الأسرة عن المسجلين في صندوق المعسرين؟

«الأنباء» تنشر دراسة أعدها حول مستوى التعليم يسلمها لوزير التربية قريباً

الكندري: الكويت تراجعت في تقرير التنافسية العالمية لجودة التعليم ونحتاج إلى مؤتمر وطني شامل لرسم خارطة طريق للنهوض بالقطاع

سلطان العبدان

د.عبدالكريم الكندري

«التربية» أخفقت في توفير جودة التعليم

الوزارة تعمل بمفردها دون الرجوع لأخذ رأي الميدان التربوي

إصدار قرارات جديدة ثم بعد فترة تصدر قرارات بإلغائها

البنك الدولي جهة غير مختصة في القضايا التعليمية

انتهى النائب د.عبدالكريم الكندري من وضع دراسة على مستوى التعليم في الكويت، وعلمت «الأنباء» من مصادر مقربة من الكندري انه سيقدم هذه الدراسة إلى وزير التربية ووزير التعليم د.محمد الفارس للعمل على تلافي هذه الملاحظات.

ولخص الكندري ملاحظاته في نقاط رئيسية هي: تراجع الكويت في تقرير مستوى التنافسية العالمية، وتضارب القرارات في وزارة التربية، والانفراد في القرارات وعدم اشراك الميدان التربوي، واتفاقية الكويت مع البنك الدولي، والاعداد المهني للمعلمين، وتأخر ادخال التكنولوجيا في التعليم، وغياب مشاريع المركز الوطني لتطوير التعليم.

وجاءت تفاصيل الملاحظات كالتالي:

1 ـ التعليم في الكويت ضعيف جدا.. الموضوع لا يحتاج إلى مجاملات وهذا بارز في العيان أمام الجميع وسأسرد بعض الأدلة على ذلك:

ـ تقرير التنافسية الصادر لعام 2017/2016 احتلت الكويت المرتبة الـ 99 عالميا في جودة التعليم من اصل 114 ما يعني انها تراجعت عن التقرير الصادر 2016/2015 حيث احتلت الترتيب الـ 97 وهذا يعني ان الكويت تتراجع لا تتقدم (دول الخليج كلها احتلت مرتبة أعلى بكثير من الكويت مثلا قطر احتلت المركز الـ3 عالميا والبحرين 30 عالميا، ودول فقيرة مثلا الفلبين وكينيا واوكرانيا ترتيبها في جودة التعليم أعلى من الكويت).

ـ في التقرير الأخير المقدم من وزارة التربية لليونسكو (الاستعراض الوطني للتعلم بحلول 2015) الصادر في 2014 ذكرت الوزارة انها اخفقت في توفير جودة التعليم في تعليمها.

ـ أداء الكويت في الاختبارات العالمية (تيمس/ بيرلز) ففي عام 2015 احتلت الكويت في اختبار تيمس الترتيب الأخير عالميا حيث احتلت الترتيب 49 من أصل 49 دولة وفي اختبار بيرلز لعام 2011 احتلت الكويت الترتيب 46 من أصلا 49 دولة مشاركة. وإذا قارنا الكويت مع دول الخليج في هذه الاختبارات نجد ان الكويت تأتي في الترتيب الأخير، وهذا معروف لدى الوزارة وذكرت ذلك في تقاريرها وكذلك مذكور في خطة الدولة. وفي عام 2009 بين توني بلير في تقريره ان الكويت منذ بدأت في الدخول في الاختبارات العالمية من عام 1995 الى عام 2009 وهي سنة إصدار تقريره لم تحقق الكويت أي تقدم في الاختبارات العالمية، وهذا بين أن الوزارة غير جادة في الاخذ بنتائج هذه الاختبارات.

2 ـ للأسف لا توجد سياسات تعليمية واضحة ومستقرة، فبين الوقت والآخر نجد الوزارة تصدر قرارات جديدة ثم بعد فترة تصدر قرارات بإلغائها، ما يعطي عدم استقرار في النظام التعليم وهذا كان واضحا في إقرار الوزن النسبي ثم الغائه، وكذلك من إقرار النظام الموحد ثم الغائه والمتضرر الأول والأخير هو المتعلم، وهذا كذلك مبين في تقرير الوزارة الأخير المقدم لليونسكو حتى لا تقول الوزارة ان هذا افتراء.

3 ـ للأسف الوزارة تعمل بمفردها وتتخذ جميع القرارات والسياسات دون الرجوع لأخذ رأي الميدان التربوي من معلمين أو مديري مدارس أو حتى أعضاء هيئة تدريس في جامعة الكويت والتطبيقي وأقرب مثال قانون الجامعات الحكومية، وإذا حان وقت توجيه أصابع الاتهام فتجدها توجه التهم على المعلمين وعلى أولياء الأمور وكذلك على المعلمين المتخرجين من كلية التربية. كيف يعقل ان طرفا يكون سببا في تدني مستوى التعليم وهو لم يكن أصلا جزءا من دائرة القرار. وأفضل مثال على ذلك: مشروع «البرنامج المتكامل لتطوير التعليم» الذي من خلال هذا البرنامج تدعي الوزارة أنها ستتمكن من رفع كفاءة التعليم، ولكن للأسف لم تأخذ الوزارة برأي الميدان التربوي ولا برأي كلية التربية في جامعة الكويت ولا كلية التربية الأساسية.

4 ـ توقيع اتفاقية بين الكويت والبنك الدولي من أجل تطوير التعليم، مع كامل تحفظنا على البنك الدولي كجهة غير مختصة في القضايا التعليمية وهذا بشهادة أكبر اساتذة التربية العالميين. لماذا تتم الاستعانة بالبنك الدولي مع تجاهل المئات من أساتذة التربية؟ وهناك تضليل للرأي العام بالمهام التي يقوم بها البنك الدولي.

5 ـ الحمد لله في الكويت عندنا وفرة مالية كبيرة وبلغ انفاقنا على التعليم 15٪ من مجموع الناتج المحلي للدولة هذه النسبة تعتبر مرتفعة جدا جدا، فالدولة الأولى في التعليم (فنلندا) بلغ انفاقها على التعليم 7٪ وأما دول منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية OECD فبلغ متوسط الانفاق 13٪ مشكلتنا هي استغلال هذه المخصصات المالية الاستغلال الامثل، فالعبرة على ماذا تنفق لا على كم تنفق.

6 ـ أكبر مثال على سوء الانفاق هو الميزانية المخصصة للاعداد المهني للمعلمين ومدراء المدارس، فالمخصص السنوي لتدريب العاملين في وزارة التربية بمن فيهم المعلمون يبلغ 400 ألف دينار فقط لعدد يتجاوز الـ 134 ألف عامل (أي بحسبة بسيطة مخصص كل معلم هو 3 دنانير فقط) وهذا ثابت في تقرير الوزارة الأخير الموجه إلى اليونسكو. للأسف لا يوجد هناك آلية واضحة للإعداد والتدريب المهني للمعلمين والقياديين وهذا ما أفصح عنه قياديو الوزارة في الدراسة التشخيصية التي قام بها المعهد التربوي السنغافوري في عام 2013 والتي وللأسف رفضت وزارة التربية نتائج الدراسة مع العلم أن الوزارة ممثلة بالمركز الوطني لتطوير التعليم هي التي طلبت من المعهد السنغافوري لاجراء الدراسة التشخيصية. للأسف المعلمون مظلومون لم نوفر لهم ما يحتاجون ثم نحملهم السبب. الدراسات الآن كلها تجمع على أن جودة التعليم مرتبطة ارتباطا كبيرا بجودة المعلم، فإذا أردنا تعليما (سنغافوريا) كما تمنى الوزير السابق في أحد تصريحاته فنحن نتمنى من الوزارة أن توفر ما توفره وزارة التربية السنغافورية للمعلم.

7 ـ الكويت لديها الطاقات الشبابية، ومن المفكرين التربويين الصادقين المخلصين ما يغني الوزارة عن الاعتماد على الغرب (أو البنك الدولي) لكي يخطط ويقرر ما هو مناسب لنا وما هو غير مناسب. للأسف حينما نقوم (باستيراد) سياسات وتجارب عالمية نقوم باستيرادها بشكل منقوص. وذلك يكون اما باجتراء تلك السياسات وتطبيقها منقوصة، أو استيراد بعض السياسات التعليمية او التجارب العالمية التي لا تتناسب مع محتوى تعليمنا، وهذا كان واضحا وجليا في تطبيق مشروع (التابلت) الذي وللأسف طبق ولا نعلم ما هي الدراسات التي أجريت لقياس مدى ملائمة التجربة على المدارس الكويتية. فما زالت الكويت متأخرة عالميا في توفير الانترنت (الوايفاي) في مدارسها طبقا لتقرير التنافسية العالمية الأخير.

8 ـ منذ تأسيس المركز الوطني لتطوير التعليم عام 2006 والى الآن لم يطبق أي شيء من مشاريعه على أرض الواقع منها مثلا (الاختبارات الوطنية، رخصة المعلم، التدريب المهني...) وغيرها الكثير. الغريب في الامر انه لا يوجد لدينا في الكويت جهاز مستقل رقابي على العملية التعليمية، فالمركز الوطني عاجز عن هذا الأمر لتبعيته الكاملة لوزارة التربية. بينما في كل دول الخليج توجد اجهزة مسؤولة عن الرقابة وتقييم الاداء التعليمي للمدارس يتبع مجلس الوزراء يصدر تقارير سنوية معلنة عن اداء المدارس. الا في الكويت لا يوجد هناك أي جهاز مسؤول عن هذا الأمر.

9 ـ في النهاية القضية التعليمية هي قضية مجتمعية تخص كل بيت، وكل شخص، ومن أجل أن نسعى وننهض في العملية التعليمية نحتاج إلى مؤتمر وطني شامل يجمع الكل من أجل رسم خارطة طريق واضحة ومتفق عليها من قبل الوزارة، الجامعية، الميدان التربوي، أولياء الأمور. انتهى الزمن الذي تقود الوزارة التعليم لودها لا بد من قيادة مجتمعية تخرجنا من الوضع الذي نحن فيه.

مشكلتنا في استغلال المخصصات المالية الاستغلال الأمثل

هل يعقل أن يخصص لكل معلم 3 دنانير فقط من أجل الإعداد المهني

الوزارة طبقت «التابلت» ولا نعلم ما الدراسات التي أجريت حول ملاءمته

الكويت لديها طاقات شبابية تغنيها عن الاستعانة بالبنك الدولي

لم يطبق أي شيء من مشاريع المركز الوطني لتطوير التعليم

مقارنة أداء الكويت في اختبار TIMSS مع دول الخليج:
2015 Overall Achievement of GCC countries in TIMSS

Country	4 Mathematics Grade		4 Science Grade		8 Mathematics Grade		8 Science Grade	
	(500) Average	(49) Rank	(500) Average	(47) Rank	(500) Average	(39) Rank	(500) Average	(39) Rank
UAE	452	39	451	40	465	23	477	23
Bahrain	451	40	459	38	454	25	466	25
Qatar	439	41	436	41	437	28	457	26
Oman	425	43	431	42	403	32	455	29
Saudi Arabia	383	46	390	45	368	39	396	35
Kuwait	353	49	337	47	392	33	411	33

مشاركة الكويت خلال 20 عاما في TIMSS يثبت تراجعنا لا تقدمنا
years in TIMSS 20 Kuwait's Achievements Over the past

Grade	Subject	1995	1999	2003	2007	2011	2015
4	Mathematics	400 26/26	–	–	316 34/36	342 48/50	353 49/49
	Science	400 26/26	–	–	348 32/36	347 47/50	337 47/47
8	Mathematics	392 39/41	–	–	354 44/48	–	392 33/39
	Science	430 39/41	–	–	418 38/48	–	411 33/39

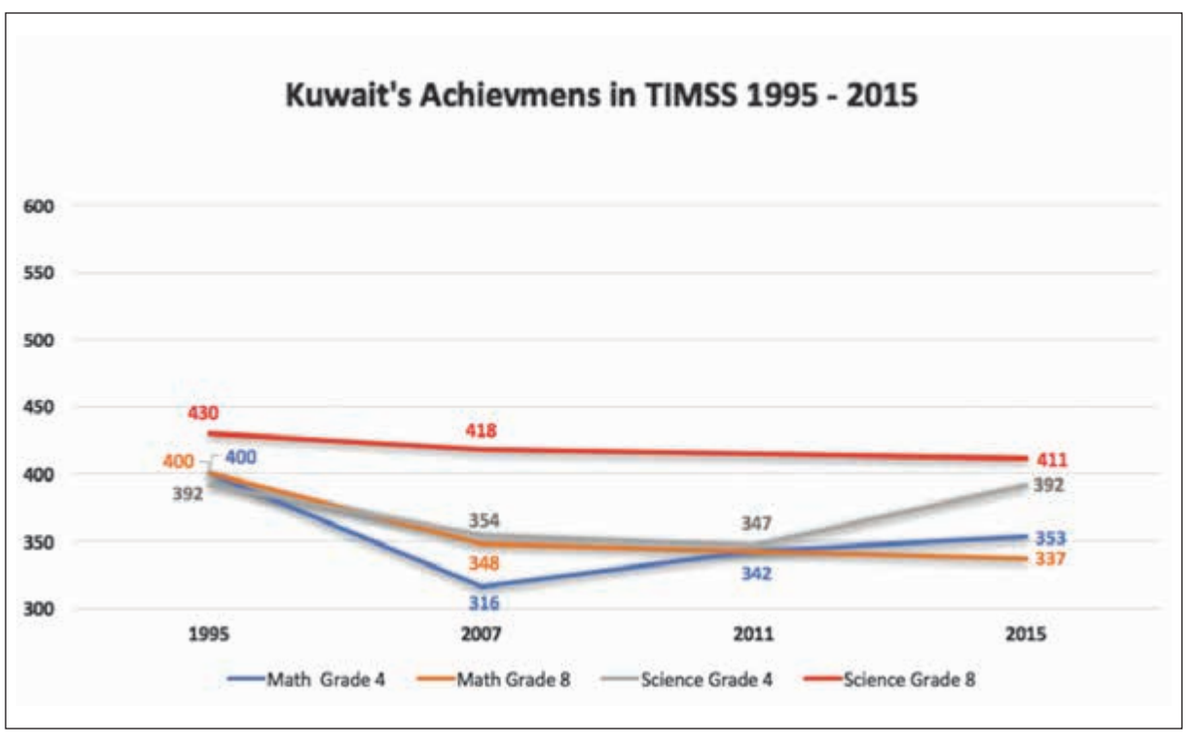

مقارنة جودة التعليم في الكويت مع مجموعة من الدول الفقرة وذات الدخل المحدود: